

دولة فلسطين



وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



هيئة مكافحة الفساد

مذكرة تعاون مشتركة

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / ويمثلها معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الدكتور إسحق سدر.

المقدمة : إن هيئة مكافحة الفساد و وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفي إطار التعاون المشترك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022، وإدراكاً منهما لأهمية الشراكة المؤسسية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، باعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكافة اشكاله ولقناعتهم بأن تضافر وتكامل الجهود الوطنية يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من إدراك كل طرف لمسؤولياته المنوطة به، فقد اتفق الفريقان على الآتي:

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

ثانياً: غاية التعاون

اتفق الفريقان على أن الغاية من هذه المذكرة يتمثل بالآتي:

1- تعزيز سيادة القانون وإنفاذه

2- ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى مكافحة الفساد بنجاحة وفاعلية.

3- تعزيز أسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.



ثالثاً: تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحديثها لاستراتيجيتها، لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتضمنين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططها التنفيذية وبرامج الموازنة الخاصة بالوزارة.

رابعاً: تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في توجهاتها الرامية إلى تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد.

خامساً: التعاون المشترك في تنفيذ الأنشطة والبرامج والقيام بالتدخلات الكفيلة برفع نسبة الوعي والمعرفة بمفاهيم الشفافية والنزاهة وبمخاطر الفساد وآثاره، وسبل الوقاية منه، للعاملين في الوزارة، المديرين، ومكاتب البريد.

سادساً: التعاون المشترك في تنفيذ برامج ولقاءات وورش عمل تهدف إلى زيادة المعرفة ورفع الوعي لدى عموم العاملين في الوزارة، بالتشريعات الخاصة بقانون مكافحة الفساد، وبناء قدراتهم للمساهمة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في قيامهم بمهامهم واختصاصاتهم الموكلة لهم قانوناً.

سابعاً: التعاون المشترك لتفعيل وتقوية دور وحدات الجودة والرقابة الداخلية والشكاوى والتقييم والمتابعة، ورفدها بالموارد البشرية الكفؤة، وتعزيز الحوكمة لديها، وبناء قدراتها في مجالات عملها، والعمل على تعزيز الانظمة والاجراءات والأدلة المعمول بها في الوزارة بمزيد من معايير النزاهة والشفافية وحوكمتها بما يحقق زيادة ثقة المواطنين بها.

ثامناً: اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة من قبل الوزارة مع جهات الاختصاص لاستكمال التدريب على مدونة السلوك والعمل على تفعيل الالتزام بها وتعميمها على عموم العاملين وابرازها لاطلاع ومعرفة عموم المواطنين متلقي الخدمة من الوزارة.

تاسعاً: تقديم الدعم الفني اللازم من قبل الهيئة للوزارة من أجل تأطير وتمتين دور الوزارة كجهة اختصاص في متابعة عمل وأنشطة الجهات الخاضعة لإشرافها بمقتضى قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 وقرارات وزارة الداخلية بالخصوص، وما صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بذات الشأن.

عاشراً: التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الدراسات والمسوح لمخاطر الفساد في عمل الوزارة وتحليلها بما يحقق ويؤدي بالنتيجة الى تحسين عمل الوزارة من تلك المخاطر.

أحد عشر: التعاون المشترك بين الوزارة وهيئة مكافحة الفساد بهدف تزويد الهيئة بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة.

اثنا عشر: التعاون المشترك لاستكمال الربط البيني بين الهيئة والمؤسسات والوزارات المرتبطة بالشبكة الحكومية.



2



ثلاثة عشر: إشراك الهيئة في ورش العمل والمؤتمرات والتدريب فيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات على مستوى المؤسسات أو المستوى الوطني.

أربعة عشر: يلتزم الفريق الثاني بتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة، لتسهيل مهمة وعمل الفريق الأول المتعلق بالتزام الموظفين العاملين في الوزارة المكلفين بتعبئة إقرارات الذمة المالية بموجب القانون.

خمس عشر: يلتزم الطرفان بمباشرة بنود هذه المذكرة مجتمعين، وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتُفسر نصوصها في ضوء مقدماتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

ستة عشر: يسمي كل طرف من طرفي الاتفاقية لجنة فنية لغايات ضبط وتنظيم الاتصالات بين الطرفين، وإعداد خطة تنفيذية تلحق بهذه المذكرة، لضمان النجاعة والتنفيذ الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

سبعة عشر: يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها وحتى انتهاء الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتجدد بموافقة الفريقين.

ثمانية عشر: تعتبر مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 2019/10/28 بشأن تحقيق التعاون المشترك بين هيئة مكافحة الفساد ووزارتي الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجالات تطوير وتمكين الحكومة الالكترونية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

تسعة عشر: أحكام عامة

تتضمن هذه المذكرة مقدمة وتسعة عشر بنداً بما فيها هذا البند، وحررت على نسختين أصليتين باللغة العربية، واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها والالتزام بها.

تحريراً في 2/02/2020.

الفريق الثاني

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

د. إسحق سدر



الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

